المتبرعون من المال العام ؟ ؟

بقلم : احمد طلعت

الذين يتاجرون بالكوارث ، ليسوا هم فقط الذين غشوا فى مواد البناء ، فانهارت العمارات بفعل الزلزال ، او قبل وقوع الزلزال ، وليسوا هم - فقط - الذين خالفوا تصاريح البناء من اجل كسب مادى سريع على حساب ارواح الناس ، وعلى انقاض القانون وهيبة الدولة ، فالذين يتاجرون بالكوارث منهم من يستفيد قبل الكارثة ، ومنهم من يستفيد بعد وقوعها .

بل ان الذين يغشون فى مواد البناء ، او يخالفون المواصفات والاشتراطات ، لا يقصدون دائما ان تقع الكارثة حتى لا ينكشف امرهم وتضيع مكاسبهم ، لكن الذين يستفيدون من الكارثة - بعد وقوعها - يحبون ان يشيع امرهم بين الناس ، بل هم يسعون الى هذه النتيجة فى ذاتها .

من هؤلاء ، رئيس احدى مؤسسات القطاع العام ، اسرع بعد وقوع الزلزال بالاعلان عن (تبرعه) من اموال المؤسسة التى يديرها بمبلغ مليون جنيه للمساهمة فى ازالة الآثار التى ترتبت عليه ، ثم اسرع مرة اخرى بالاعلان عن (تبرعه) بتكاليف اقامة مدرسة جديدة بدلا من المدارس التى تهدمت .

وكان (الاعلان) عن التبرع اهم عند (عبقرى) القطاع العام من التبرع فى ذاته ، فهو الذى يساهم فى شهرته بين الناس ، ويقربه من رضاء المسئولين الذين عاش حياته (يجاهد) من اجل رضائهم .

وتصرف هذا (العبقرى) يثير كثيرا من التساؤلات ، فهو قد (تبرع) من المال العام ، والتبرع من المال العام له قواعد واصول ، ولا يملكه الا مجلس الشعب فيما عدا المبالغ التى ترصد فى ميزانية الشركات لهذا الغرض ، ولا نظنها تصل الى مليون جنيه .. ! !

وهذا التبرع - بعد ذلك - هو تبرع من فائض ارباح وحدة من وحدات القطاع العام والمفروض ان ارباح القطاع العام ، تعود فى النهاية الى ميزانية الدولة ، فراس مال القطاع العام مملوك للدولة ، وارباحه تعود اليها . فكيف اذن يتبرع (شخص) للدولة من اموال الدولة .. ؟ ؟

واذا كانت الدولة قد تبرعت (لنفسها) فما معنى اقحام اسم رئيس مؤسسة القطاع العام فى هذا (التبرع) ونسبته اليه ، مع انه لا يزيد عن كونه مجرد موظف فى هذه الوحدة يتقاضى راتبه منها ، ويديرها لصالح الدولة .. ؟ ؟

ان (التبرع) يكون من (جيوب) الناس وليس من اموال الدولة ، فالقطاع الخاص يتبرع من جيبه ، واى مواطن عادى يتبرع ايضا من جيبه ، لكن (جهابذة) القطاع العام يتبرعون للدولة من اموال الدولة ، وتنشر اسماؤهم فى الصحف مع كل الاحترام ، مع انهم فى حقيقتهم من تجار الكوارث والأزمات ، مثلهم تماما كمثل الذين يغشون فى مواد البناء او يخالفون تصاريح البناء ، والفارق الوحيد بينهم ان (جهابذة) القطاع العام يلقون كل التكريم على (غشهم) بينما يتعرض اصحاب المبانى للعنة الشعب وعقاب القانون .. ! !

ان فكرة المال العام يجب ان توضع فى موضعها الصحيح ، فلا يتبرع احد منه الا فى حدود الدستور والقانون ، ولا يتصرف فيه احد - مهما كان موقع مسئوليته - وكانه ملكية خاصة تدار بعقلية العمد واصحاب العزب ، فاهدار المال العام لا ياتى - فقط بسرقته او اختلاسه ، انما اهدار المال العام يتحقق ايضا عن طريق الاسراف واساءة الاستخدام .

وللاسف الشديد ، فاننا نسمع كل يوم عن ارقام للارباح التى حققها القطاع العام ، وهى ارقام بالملايين ، لكن احدا لم يجهد نفسه فى نسبة هذه الملايين لراس المال المستثمر حتى يعرف الراى العام (نسبة) الربح وليس فقط مقداره . فقد تكون هذه الملايين لا تمثل اكثر من واحد او اثنين فى المائة من راس المال المستثمر ، كما يمكن ان تمثل تسعة او عشرة فى المائة .. فالعبرة ليست فى حجم الأرباح ، لكن العبرة دائما فى نسبة الربح الى راس المال . هكذا يفعل القطاع الخاص ، وهكذا تحاسب الدول المتقدمة المسئولين عن ادارة القطاع العام فيها ، لكننا - فى مصر - نتحدث فقط عن الملايين التى حققها القطاع العام ، ولا نتحدث ابدا عن عشرات ومئات الملايين التى اهدرها (عباقرة) القطاع العام .. ! !

كنا نفهم ان تطلب الحكومة من وحدات القطاع العام ان توفر السيولة اللازمة للدولة لمواجهة آثار الزلزال ، لكن ان يصف (عباقرة) القطاع العام انفسهم بانهم (يتبرعون) لازالة آثار الزلزال ، فهذا امر مرفوض مرفوض ، لانهم بذلك يصبحون من تجار الكوارث ، ويغشون الشعب تماما كما يغشه المتلاعبون بمواد البناء .. ! !

ملحوظة : المال السايب .. يعلم (التبرع) .. ! !

تعقيب

كنا قد تساءلنا فى مقال سابق عن السبب فى ان فضيلة الشيخ عمر عبد الرحمن اختار المقام فى الولايات المتحدة الأمريكية - وهى من بلاد الفرنجة - ولم يتخير الاقامة (والهجرة) الى دار من ديار الاسلام ، مع انها ممتدة من اندونيسيا على المحيط الهندى حتى المغرب على الأطلسى ، وفيها بلاد كان يمكن ان ترحب به كل الترحيب ...

وقد رد علينا فى عدد الأسبوع الماضى من (الأحرار) الزميل الأستاذ عادل الليمونى ، المحامى ووكيل الشيخ عمر ، ردا مطولا رمانا فيه (بالغيبة) لاننا وجهنا السؤال اثناء غياب الشيخ ، ولم ننتظر عودته الميمونة لنكتب ما كتبنا ، مع ان (الغيبة) لا تتحقق بالنشر العلنى بالصحف ! !

ولم نكن نعلم بانه من واجبنا انتظار رجوع الشيخ ، فقد تعودنا على الكتابة عن الشخصيات العامة فى حضورها وفى غيابها على سواء ، ومن بين هؤلاء السيد رئيس الجمهورية ، دون ان يستشعر سيادته فى ذلك اية حساسية ، او نستشعر نحن فيه اى حرج ..

ورغم الرد المطول للزميل الأستاذ الليمونى فان السؤال لم يزل بغير جواب عن اسباب اختيار الولايات المتحدة بالذات ، بعد ان ضيقت سلطات الامن فى مصر الخناق على الشيخ (ظلما وعدوانا) .. ! ؟